بالموقف العربي الرسمي الذي اتاحت له الظروف الخاصة التي تعيشها المقاومة حاليا ان يتخذ موقف ضغط فعال على المجريات اليومية للعمل الفدائي . والثانية تتعلق باقدام الحكومة اللبنانية على البحث الجدي في اتفاق القاهرة ، مما قد يكون له تأثير على طبيعة وضع المقاومة في لبنان مستقبلا . وذلك ينطبق على وضع المخيمات بالدرجة الاولى ، وطبيعة التواجد المسلح للمقاومة فيها ، بالاضافة الى المسؤولية اليومية عن قضايا الامن داخل المخيمات .

والجدير بالذكر ان اتفاق القاهرة كما نشرته جريدة « النهار » اللبنانية في حينه ، ينص على تواجد كامل للفدائيين في العرقوب ، وعلى نقاط مرور في القطاع الاوسط . كما ينص على ان السلاح في المخيمات ينظم باشراف قيادة الكفاح المسلح ، وهذا البند بالذات هو ما يمكن ان يخضع للنقاش في مناطق مثل القطاع الغربي والنبطية وبعلبك .

ويلاحظ بأن حركة المقاومة عالجت هذا الموضوع الحساس باطار ديبلوماسي فقط ، وابتعدت بشكل ملحوظ عن اي اطار جماهيري فلسطيني او لبناني في معالجته ، بينما كان تكتيكها في السابق عكس ذلك تماما . ويخشى ان يكون لمثل هذا الاسلوب في معالجة القضايا الحساسة ، نتائج غير مرضية في المستقبل ، اذ ان حركة المقاومة تحتاج الان اكثر من اي فترة مضت الى نسج تحالفات وثيقة مع الحركة الشعبية في لبنان ، لتحصن نفسها ضد سلسلة من الضغوط التي يتوقع ان تواجهها ضمن ظروفها الخاصة الحالية .

جانب اخر للوضع في لبنان

في الوقت الذي كانت فيه حركة المقاومة تبحث لبنانيا وعربيا الوضع الناشىء عن عملياتها العسكرية وعن التهديدات الاسرائيلية، كانت تعاني من ذيول حادث « مخفر النهر » الذي وقع في بيروت عشية عيد راس السنة الميلادية ، والذي احدث ضجة كبيرة في الاوساط اللبنانية . وملخص الحادث ان شابا لبنانيا ينتمي لمنظمة الصاعقة كان معتقلا في المخفر المذكور بتهمة حيازة سلاح ، وقد توجه مسؤولون من الصاعقة للبحث مع مسؤول المخفر في أمر الافراج عنه ، ثم تطور الحادث الى اشتباك بين قوات من الصاعقة وقوات من الامن العام اللبناني ذهب ضحيتها قتيلان من رجال الامن اللبناني وقتيلان من الفدائيين ، الاول في الحادث نفسه ، والثاني بعد الحادث بأيام ، بالاضافة الى جريحين من رجال الامن اللبناني ايضا ، واوقف نتيجة للحادث حوالي ١٤ شخصا من الصاعقة . واتخذت السلطة اللبنانية موقفا متشددا رفضت فيه اي حوار مع قيادة الكفاح المسلح قبل تسليم جميع المطلوبين . وقد بادرت حركة المقاومة بالرغم من ذلك الى اتخاذ مواقف واضحة ، تسعى لتطويق الحادث وحصر نتائجه . فقامت فتح بالاتصال بالمسؤولين مؤكدة ان الحادث وليد ساعته وانها تستنكره ، واصدر كمال ناصر الناطق الرسمي بيانا اعلن فيه حزن حركة المقاومة على مقتل رجلي الامن واستنكارها لهذا العمل الفردي والحرص على استكمال التحقيق لادانة العناصر غير المنضبطة . كما قامت « اللجنة السياسية العليا » باصدار بيان شرحت فيه تفاصيل الحادث ، واعلنت اسفها وحزنها واصرارها على تطويقه ، والتعاون مع السلطة من أجل تعزيز روح الثقة . ومن جهة اخرى قام لبنان باتصالات خاصة مع سوريا للمساهمة في تطويق نتائج الحادث ، وقد تجاوب المسؤولون السوريون فورا وطلبوا من السيد زهير محسن مسؤول الصاعقة في لبنان ان يتوجه الى بيروت فورا . وفي ٦ ك ٢ استقبل الرئيس سلام في منزله وفدا من قيادة الصاعقة اكد له « أن الحادث كان ابن ساعته ، وانه تصرف فردي لا تقره المقاومة وتستنكره ، وان الصاعقة ترغب ان لا يترك الحادث اي تأثير على العلاقات بين سوريا ولبنان » . وفي ١١ ك ٢ طلب قاضي التحقيق العسكري الاعدام لاحد عشر متهما في الحادث ، بتهمة « مخطط رسمته عصابة مسلحة » . وبشكل نص الاتهام نوعا من عدم الاعتراف بالعمل الفدائي الفلسطيني يتناقض مع موافقة الحكومة على اتفاق القاهرة ، وهو ما درجت عليه منذ مدة اكثر من جهة قضائية في لبنان، بحجة انها لم تتبلغ رسميا اي شيء من الحكومة حول اتفاقات خاصة بينها وبين الفدائيين .

٢ ـ نشاطات فلسطينية :

كانت القاهرة خلال هذه الفترة مسرحا لحدثين فلسطينيين من طبيعة خاصة ، يكشفان عن مظهر واضح من مظاهر عملية « التكيف » التي اشرنا